S/1998/404
18 May 1998
ARABIC

مجلس الأمن

تقرير مرحلي من الأمين العام عن الحالة
المتعلقة بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٦٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريراً كل ٣٠ يوماً عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة التسوية (S/21360 و S/22464 و Corr.1) والترتيبات التي توصل إليها الطرفان، المملكة المغربية والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، تحت إشراف مبعوثي الشخصي، السيد جيمس أ. بيكر الثالث (S/1997/742)، المرفقات الأولى إلى الثالث).

ثانياً - التطورات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع ممثلي الخاص، السيد تشارلس ف. دنبار، مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جنيف في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ومع أمين عام جبهة بوليساريو ومنسق بوليساريو لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في منطقة تندوف في ٢٣ نيسان/أبريل و ٨ أيار/مايو ١٩٩٨، ومع وزير الدولة والداخلية في المغرب في الرباط يومي ٥ و ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨. واجتمع ممثلي الخاص أيضاً مع وزير خارجية الجزائر في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨. وفي موريتانيا، قام بزيارة مراكز تحديد الهوية في نواديبيو وزويرات، حيث اجتمع مع المسؤولين المحليين في ٣ أيار/مايو ١٩٩٨.

عملية تحديد الهوية

٣ - في نيسان/أبريل ١٩٩٨، تباطأ سير عملية تحديد الهوية كثيراً عما كان متوقفاً، إذ أنجزت أعمال خلال أسبوعين ونصف فقط. ولم تعقد مقابلات لتحديد الهوية في منطقة البعثة في الأسبوعين اللذين بدأ في ٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ونتيجة لذلك حددت البعثة خلال ذلك الشهر هوية ٤٢٧ ٧ شخصاً فقط من المتقدمين بالطلبات. وفي موريتانيا، افتتح مركز تحديد الهوية في نواديبيو في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وكما تقرر في تقريري إلى مجلس الأمن، المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/35)، بدأت مقابلات تحديد الهوية أيضاً في شمال المغرب في قلعة السراغنة في ٢٢ نيسان/أبريل وفي سيدي قاسم في ٦ أيار/مايو ١٩٩٨.

٤ - وبعد مناقشات أجريت مع رئيس لجنة تحديد الهوية في أواخر نيسان/أبريل، وافق الطرفان على برنامج تحديد الهوية لشهر أيار/ مايو ١٩٩٨. ويجهز البرنامج لمعدل أعلى بكثير لتحديد الهوية، بواسطة عمل ما يصل الى ١٠ أفرقة أحيانا بشكل متزامن في الإقليم، ومنطقة تندوف، والمغرب وموريتانيا. وأخذت حكومة المغرب على عاتقها تقديم دعم إضافي لعملية تحديد الهوية، في شكل النقل الجوي لمراقبيها والشيوخ الصحراويين بين العيون ومواقع تحديد الهوية في المغرب (في قلعة السراغنة وسيدي قاسم، ويعمل فريقان تابعان للبعثة في كل منهما، ومراكش، التي سيعمل فيها فريق واحد ابتداء من ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٨). وقد سارت أنشطة تحديد الهوية قدما منذ ٤ أيار/ مايو ١٩٩٨ دون وقوع حوادث.

٥ - ولدى مناقشة جبهة بوليساريو لبرنامج أيار/ مايو، طلبت الى البعثة أن تضمن نشاطها في منطقة تندوف وفي موريتانيا تحديد هوية المتقدمين بالطلبات من المجموعات القبلية حاء - ٤١ وحاء - ٦١ وياء - ٥٢/٥١ المدرجين في تعداد عام ١٩٧٤ للإقليم ويحق لهم من ثم، بموجب اتفاقات هيوستن، أن يستدعوا مع أسرهم المباشرة. ووفقا لسجلات البعثة، يبلغ عدد أولئك ٦٠٣ أفراد. إلا أن المغرب رفض الاشتراك في تحديد هويتهم الى أن تحل المسألة الشاملة المتعلقة بأهلية حوالي ٦٥ ٠٠٠ متقدم من المجموعات الثلاث المذكورة أعلاه. وهكذا لم يمكن تحديد هوية أولئك ال ٦٠٣ أفراد، حيث أن العملية تتطلب حضور مراقبين من الطرفين، حسبما دعا اليه اقتراح الحل الوسط المقدم من الأمين العام السابق في عام ١٩٩٣ بشأن تفسير معايير وإجراءات تقرير هوية الناخبين المحتملين وتطبيقها (S/26185، المرفق الأول).

٦ - وحتى ١١ أيار/ مايو ١٩٩٨، كانت البعثة قد استدعت ٧٨ ٠٠٢ من مقدمي طلبات تحديد الهوية منذ استئناف العملية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. ومثل ١٣٢ ٥١ شخصا من بينهم أمام لجنة تحديد الهوية لإجراء مقابلات معهم. وبإضافة هؤلاء الى ٦٠ ١١٢ مقدم طلب تحددت هويتهم أثناء المرحلة الأولى من عملية تحديد الهوية (آب/أغسطس ١٩٩٤ - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥)، يبلغ مجموع عدد الأشخاص الذين تحددت هويتهم حتى الآن ٢٤٤ ١١١ شخصا. ويتبقى أقل من ٥٠ ٠٠٠ متقدم من قبائل "غير مطعون في أهليتها" سيجري استدعاؤهم.

٧ - وما زال يتعين إيجاد طرق للتعامل مع مقدمي الطلبات من المجموعات حاء - ٤١ وحاء - ٦١ وياء - ٥٢/٥١ البالغ عددهم ٦٥ ٠٠٠ متقدم. ويجري ممثلي الخاص مشاورات مع الطرفين، بحثا عن الحلول الممكنة لهذه المسألة المعلقة. وقد تمسك الطرفان حتى الآن بموقفيهما فيما يتعلق بهذه المجموعات الثلاث. وتمسك السلطات المغربية بأن جميع أولئك المتقدمين بالطلبات لهم الحق في تحديد هويتهم من أجل تقرير أهليتهم للتصويت. وما لم يوجد حل شامل بالنسبة لجميع مقدمي الطلبات، تظل السلطات المغربية على معارضتها للاقتراح الوارد في الفقرة ٨ من تقرير المورخ ١٣ نيسان/أبريل (S/1998/316) ١٩٩٨، القائل بأن تكمل البعثة، كخطوة أولى، تحديد هوية ال ٤ ٠٠٠ فرد الذين قدموا أنفسهم في أيام استدعاء أفراد المجموعات الثلاث المذكورة أعلاه المدرجين في تعداد عام ١٩٧٤ هم وأسرهم المباشرة. وبينما قبلت

جبهة بوليساريو هذا الاقتراح، ما زالت تعارض تحديد هوية أي مقدمي طلبات من هذه المجموعات الثلاث غير مدرجين في تعداد عام ١٩٧٤ هم وأسرهم المباشرة.

الجوانب العسكرية

٨ - بلغ قوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٧ أيار/ مايو ١٩٩٨، ٢٤٣ من المراقبين وغيرهم من الأفراد العسكريين (انظر المرفق). وواصل المكون العسكري بقيادة العميد بيرند س. لوبينيك، رصد وقف إطلاق النار بين الجيش المغربي الملكي وقوات جبهة البوليساريو الذي بدأ سريانه في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وقد التزم الطرفان كلاهما بالاتفاق العسكري الذي توصل إليه في هذه السنة مع قائد القوة. ولا تزال الحالة في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية البعثة هادئة، وليس هناك أي مؤشر يدل على عزم أي من الطرفين استئناف الأعمال القتالية.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الأعمال التحضيرية لنشر الوحدة الهندسية التابعة للبعثة. ووصل فريق متقدم من سرية الهندسة التابعة لباكستان إلى أغادير وجرى تفرغ المعدات المملوكة للوحدات في هذا الميناء المغربي. كما تم نشر الضباط الباكستانيين والسويديين في المقر الرئيسي للبعثة في العيون. وحددت الحكومة المغربية المواقع اللازمة للنشر الأولي للوحدة. ويجري هذا النشر حاليا وسيكتمل في منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٨.

١٠ - وكانت مشاريع اتفاقات مركز القوات قد قدمت إلى المغرب في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ وإلى الجزائر وموريتانيا في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وتقوم الحكومات الثلاث حاليا باستعراض تلك المشاريع. وعملا بقرار مجلس الأمن ١١٦٣ (١٩٩٨) ووفقا للممارسة المتبعة في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أحث الحكومات الثلاث على الرد إيجابيا على تلك الاتفاقات بحيث يتسنى توقيعها دون تأخير لا مبرر له.

الجوانب المتعلقة بالشرطة المدنية

١١ - يبلغ عدد أفراد الشرطة المدنية المعينين في البعثة حاليا ٧٨ ضابطا من مجموع العدد الموافق عليه البالغ ٨١ ضابطا (انظر المرفق). وتواصل وحدة الشرطة المدنية التابعة للبعثة، بقيادة مفوض الشرطة المدنية كبير مراقبي الشرطة بيتر ميلر (كندا) العمل بصورة وثيقة مع لجنة تحديد الهوية لكفالة السير السلس لعملية تحديد الهوية.

الأعمال التحضيرية المتعلقة بإعادة اللاجئين الصحراويين إلى وطنهم

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق العمليات مع البعثة، ومن بينها أماكن إقامة الموظفين والمكاتب الميدانية. وقد زارت الرباط في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بعثة من مقر مفوضية اللاجئين لإجراء مباحثات مع السلطات المغربية حول إضفاء الطابع الرسمي على وجود المفوضية في العيون بهدف إقامة آلية تنسيق مشتركة للمسائل التشغيلية. كما قامت بعثة أخرى من مقر المفوضية بزيارة إلى الجزائر ومنطقة تندوف في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/ مايو ١٩٩٨.

لإجراء مباحثات مع السلطات المعنية حول الأنشطة التحضيرية التي تضطلع بها المفوضية، بما في ذلك البنية الأساسية المادية والتخطيط للسوقيات.

١٣ - وقد أثار الطرفان بعض المشاكل التقنية المتعلقة بالتخطيط الذي تجريه المفوضية واختيارها لشركاء التنفيذ، ويجري حاليا بحث هذه المشاكل مع السلطات المعنية. ومن المأمول فيه أن تسوى تلك المشاكل عما قريب حتى يمكن تلافي مزيد من التأخيرات في التخطيط والتنفيذ الشاملين لبرنامج المفوضية لإعادة إلى الوطن بموجب خطة التسوية.

١٤ - وفي موريتانيا، قامت المفوضية لغاية الآن بالتسجيل المسبق لـ ١١٠ ٦ أشخاص في زويرات و ١ ١٨٢ شخصا في نواديبو. وفي مخيم دخلة الواقع في منطقة تندوف، انتهت العملية بالتسجيل المسبق لـ ١٧ ٩٠٠ لاجئ. وفي مخيم سمارة، من المقرر البدء بالتسجيل المسبق في الأسبوع الثالث من شهر أيار/ مايو ١٩٩٨.

١٥ - وتعتزم المفوضية عقد حلقة عمل إقليمية بشأن التخطيط لإعادة للوطن في نهاية أيار/ مايو ١٩٩٨. وسيحضر حلقة العمل هذه أيضا موظفون من البعثة وبرنامج الأغذية العالمي إضافة إلى موظفين من مقر المفوضية والميدان. كما تخطط المفوضية لعقد اجتماع تنسيقي مع المنظمات غير الحكومية في مطلع حزيران/يونيه ١٩٩٨.

١٦ - بالرغم من بطء سرعة عملية تحديد الهوية خلال نيسان/أبريل ١٩٩٨، من المتوقع لها أن تزيد زيادة ملحوظة في أيار/ مايو، كما هو مبين في الفقرة ٥ أعلاه. ولقد أبدى الطرفان كلاهما عزمهما على التعاون في هذا المضمار. وأضحت لجنة تحديد الهوية الآن في وضع يمكنها من برمجة العمل المتبقي اللازم فيما يتعلق بالطلبات المقدمة من أفراد القبائل "غير المطعون في أهليتها"، وتتوقع اللجنة أن تُنجز عملية تحديد هويتهم في موعد أقصاه نهاية آب/أغسطس ١٩٩٨، شريطة تعاون الطرفين كليهما تعاونا كاملا.

١٧ - وفي الوقت نفسه، تم إحراز تقدم صوب نشر الوحدة الهندسية التابعة للبعثة والشروع بأنشطة إزالة الألغام في منطقة البعثة.

١٨ - كما حققت المفوضية خطوات ملموسة في أعمالها التحضيرية اللازمة لإعادة اللاجئين الصحراويين اللاجئين المؤهلين للتصويت إلى وطنهم وإعادة أفراد أسرهم المباشرين أيضا. وفي هذا السياق أتوقع أن تتم عودة اللاجئين إلى الإقليم في ظل ظروف آمنة تمكنهم من الاشتراك في الاستفتاء دون أية قيود إدارية أو عسكرية، وفقا لخطة التسوية والمبادئ والطرق المبينة في تقرير المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (S/1997/882، الفقرات من ٢٢ إلى ٢٦).

١٩ - ومع ذلك، لم يُعثر لغاية الآن على حل يحظى بتوافق الآراء بشأن طرق التعامل مع مقدمي الطلبات البالغ عددهم ٦٥ ٠٠٠ شخص المنتمين إلى المجموعات القبلية (ح - ٤١) و (ح - ٦١) و (ي - ٥٢/٥١). وسيواصل ممثلي الخاص مع حكومة المغرب وجبهة البوليساريو مناقشة الطرق العملية والملموسة لحل هذه المشكلة بحلول نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتحقيقا لهذا الغرض، أحث الطرفين على التعاون معه في البحث عن حلول ملائمة بهدف تهيئة بيئة مواتية لإنجاز عملية تحديد الهوية بنجاح وفي الوقت المناسب. وحالما ينتهي ممثلي الخاص من مشاوراته وتقييمه لآراء الطرفين سوف يقدم إليّ توصيات بشأن معالجة هذه المسألة الهامة.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية:
المساهمات حتى ٧ أيار/ مايو ١٩٩٨

المجموع	الجنود	الضباط	مراقبو الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون
٢٥	-	-	-	٢٥	الاتحاد الروسي
١	-	-	-	١	الأرجنتين
١٣	-	-	-	١٣	أوروغواي
٨	-	-	-	٨	آيرلندا
٥	-	-	-	٥	إيطاليا
٢٥	٥	٥	١٠	٥	باكستان
١٤	-	-	١٠	٤	البرتغال
٦	-	-	-	٦	بنغلاديش
٣	-	-	-	٣	بولندا
٢٠	٢٠	-	-	-	جمهورية كوريا
٢	-	-	-	٢	السلفادور
١٢	-	٣	٩	-	السويد
١٦	-	-	-	١٦	الصين
٢٣	٧	-	١٠	٦	غانا
٣	-	-	-	٣	غينيا
٢٥	-	-	-	٢٥	فرنسا
٣	-	-	-	٣	فنزويلا
*٥	-	-	٥	-	كندا
٨	-	-	-	٨	كينيا
٢٣	-	-	١٠	١٣	ماليزيا
٢١	-	-	٢	١٩	مصر
٢	-	-	٢	-	النرويج

المجموع	الجنود	الضباط	مراقبو الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون
**٥	-	-	-	٥	النمسا
١٥	-	-	١٠	٥	نيجيريا
١٠	-	-	١٠	-	الهند
١٢	-	-	-	١٢	هندوراس
١٥	-	-	-	١٥	الولايات المتحدة الأمريكية
١	-	-	-	١	اليونان
٣٢١	٣٢	٨	٧٨	٢٠٣	المجموع

* إضافة الى مفوض الشرطة.

** إضافة الى قائد القوة.